

أثر مؤشرات الفساد على تنمية القطاع السياحي -دراسة تحليلية مقارنة بين مجموعة من الدول العربية-

عائشة بن جدو* ، زويدة برحو**

الإرسال: 12/01/2023

القبول: 12/06/2023

النشر: 28/06/2023

ملخص : تهدف الدراسة إلى التطرق إلى أهم مؤشرات تحليل وضع الساحة وكذا مؤشر مدركات الفساد كمؤشر مؤسسي، ومؤشر تنافسية بيئة الأعمال من خلال مؤشر المؤسسات و الحكومة الرشيدة بالنسبة للجزائر ومقارنتها مع كل من المغرب، تونس، مصر بمعرفة وضع التوافد على كل بلد خلال الفترة 1995-2021 بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي والمنظمة العالمية للشفافية.

وتشير النتائج تفشي ظاهرة الفساد و عجز الحكومة للتصدي للظاهرة يؤثر سلبا على نشاط المؤسسات السياحية وهذا بدوره يؤثر سلبا على الكفاءة في توزيع الفرص الاستثمارية عامة و الاستثمار السياحي بصفة خاصة مما يؤدي الى عرقلة تنمية القطاع السياحي و فشل مخططات تنمية القطاع السياحي.

الكلمات المفتاحية : السياحة، الفساد، مؤشر مدركات الفساد، المؤسسات ، الجزائر، المغرب، مصر، تونس..

تصنيف JEL: D57, D02, D73, L83

The impact of corruption indicators on the development of the tourism sector – a comparative analytical study between a group of Arab countries –

, Abstract:

The study aims to address the most important indicators for analyzing the situation in the arena, as well as the Corruption Perceptions Index as an institutional indicator, and the Business Environment Competitiveness Index through the Institutions and Good Governance Index for Algeria and comparing it with Morocco, Tunisia, and Egypt by knowing the situation of influx to each country during the period 1995-2021 Based on the statistics of the World Bank and Transparency International. The results indicate the spread of the phenomenon of corruption and the government's inability to address the phenomenon negatively affects the activity of tourism institutions, and this in turn negatively affects the efficiency in distributing investment opportunities in general and tourism investment in particular,

*طالبة دكتوراه ،جامعة معسكر ، الجزائر ، aicha.bendjedou@univ-mascara.dz

**استاذ جامعي،جامعة معسكر ، الجزائر ، البريد الإلكتروني z.berrahou@univ-mascara.dz

which leads to obstructing the development of the tourism sector and the failure of tourism development plans.

Keywords tourism, corruption, corruption perceptions index, institutions, Algeria, Morocco, Egypt, Tunisia.

JEL Classification: L83, D73, D02, D57

1. مقدمة

تعد السياحة ظاهرة اجتماعية، ثقافية و اقتصادية إذ حظيت باهتمام خاص في القرن الواحد و العشرين، فهي إضافة إلى كونها وسيلة للتعرف تعتبر مصدرا للدخل و وعاء لامتصاص اليد العاملة لدى أعطيت لها أهمية كبيرة و أصبحت من أهم صناعات العالم.

فالجزائر كغيرها من الدول اعتبرتها كقطاع بديل للمحروقات و موردا للدخل بغية الدخول إلى السوق الدولية التي تسعى لتحويلها إلى ابرز مناطق الجذب السياحي وذلك من خلال الاستفادة من التجارب الناجحة مما أدت الضرورة إلى إيجاد الدعائم الأساسية، من أجل تحسين هذا القطاع. أولت الجزائر أهمية له اذ عملت على توفير و تحليل العوامل التي قد تساهم في زيادة القدرة التنافسية في مجال السياحة والتنمية المستدامة لهذا القطاع كمنح امتيازات و التحفيز في المجال السياحي. فضلا عن الظواهر التي قد تؤثر بالتنمية الصحية والمستمرة للسياحة والسعي للبحث في أهم العناصر و مؤثرات التي تأثر في هذه الصناعة ومن بينها المؤسسات والتي عرفها Douglas North بأنها القيود الرسمية (القوانين و الدساتير) و غير الرسمية (العادات و التقاليد)، السياسات الحكومية (التنفيذ والعقاب) التي تحدد التفاعلات بين المتعاملين الاقتصاديين (North, 1994, p. 1)، ومن بين أهم ما اتقف عليه هذه المؤسسات لتحليله والحد منه هو الفساد الذي يمثلته تضارب المصالح وعدم التوافق، و تأثيره على السياحة إيجابي في نظام الفساد المنخفض وسلبيًا في نظام الفساد المرتفع (Maria, 2022, pp. 1-28).

وعلى غرار هذه البلدان نجد من جهة قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية منذ تسعينيات القرن الماضي، من أجل تحسين الوضع و بلوغ مستويات متقدمة في تنمية هذا القطاع، من خلال تبني سياسات واضحة و فعالة لتحسين أداء المؤسسات بهدف تنمية و استدامة هذا القطاع.

يعد الفساد بمختلف أنواعه من أهم العوامل البيئية المؤثرة سلبا على نشاط المؤسسات الاقتصادية و المشروعات الاستثمارية بشكل عامة و تلك النشطة في قطاع السياحة بشكل خاص (قلش, 2021, p. 172). فهو يؤثر في مختلف القطاعات التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، فانتشار اللامساواة وبالأخص الفوارق الاجتماعية والرشوة التي تؤثر على الفرد والمجتمع فالدولة يجد ذاته وبالتالي التأثير على القطاع السياحي هذا ما سنحاول توضيحه في هذه الورقة البحثية بصياغة الإشكالية التالية: ما مدى تأثير الفساد على تنمية القطاع السياحي في الجزائر و الدول العربية؟.

ومنه يتم طرح التساؤلات التالية:

- ما هي أهم مؤشرات قياس الفساد؟

- ما مكانة الجزائر سياحيا مقارنة بكل من المغرب، تونس ومصر؟

1. وللإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي في خطة بحث تتضمن التطرق لأهم مراحل السياحة في الجزائر، الدراسات التجريبية التي درست العلاقة بين الفساد، السياحة والإشارة إلى مؤشر مدركات الفساد في الدراسة التحليلية المقارنة لوضع الجزائر مع كل من تونس والمغرب كما سنوضح مجهودات الدولة من أجل الاهتمام بالقطاع السياحي و مكافحة أهم العراقيل .

2. محتوى الدراسة

1.1.2 الإطار النظري:

1.1.2.1. حول السياحة والفساد:

اولا: السياحة

يصف Raymundo Cuervo (1967) السياحة "مجموعة محددة جيداً من العلاقات والخدمات و المرافق

التي تم إنشاؤها بسبب بعض البشر" (Lohmann, 2016, p. 4) و يعرفها McIntosh and

Goeldner (1986) بأنها العلم والفن والأعمال لجذب الزوار ونقلهم واستضافتهم وتلبية احتياجاتهم ورغبتهم

(Simões, 2021, p. 273.) عرف هوزكر و كارفت (Hunziker & kraft) في سنة 1943 من

خلال كتاب "النظرية العامة للسياحة" فعرفوها على أنها "مجموع كلي للعلاقات والظواهر الطبيعية التي تنتج من إقامة

سائحين شريطة ألا تؤدي إلى إقامة دائمة أو ممارسة أي نوع من العمل سواء كان عمل دائما أو مؤقتا".

اما صلاح الدين عبد الوهاب "مجموعة العلاقات و الخدمات المرتبطة بعملية تغير المكان تغييرا وقتيا و تلقائيا و ليس

لأسباب تجارية" (زقاي, 2014, p. 62)

كما تنظر Molina (1997) (Lohmann G. a., 2016, p. 5) الى السياحة أنها نظام ، تتكون من مجموعة

الأجزاء أو الأنظمة الفرعية التي تتفاعل لتحقيق أهداف مشترك .الأجزاء أو الأنظمة الفرعية التي يتكون منها النظام السياحي

هي ، من وجهة نظر Molina (1997) ما يلي:

- البنية الفوقية: مؤسسات القطاعين العام والخاص .القوانين واللوائح والخطط والبرامج .

- الطلب: السياح الذين يعيشون في البلاد و خارج البلاد.

- البنية التحتية: المطارات ، الطرق ، شبكات إمدادات المياه ، الصرف الصحي ، الهواتف ، إلخ.

- عوامل الجذب: طبيعية وثقافية .

- المعدات والمرافق: الفنادق والموتيلات والمخيمات ومنتزهات المقطورات والمطاعم والمقاهي والسفر الوكالات

والمسابح وملاعب التنس

- المجتمع المضيف: السكان المحليون مباشرة ومرتبطة بشكل غير مباشر بالسياحة.

أما المنظمة العالمية للسياحة فقد عاجلت البعد الإقتصادي، الاجتماعي، والثقافي للسياحة عند إعداد القانون العالمي لأخلاقيات السياحة في شهر أكتوبر 1999 بسنتياغو (شيلي) و الذي نص على مبادئ العشرة التالية (زقاي،"، 2014، صفحة 62):

- ✓ مساهمة السياحة في التفاهم بين الانسان و المجتمع و الاحترام المتبادل بينهما.
- ✓ السياحة عامل لازدهار الشخصي و الجماعي.
- ✓ السياحة عامل التنمية المستدامة.
- ✓ السياحة تشغل التراث الثقافي و البشري و تساه في إثرائه.
- ✓ السياحة نشاط ذو منفعة للبلد المستقبل
- ✓ التزامات الفاعلين في مجال التنمية السياحية.
- ✓ (الحق في السياحة) السياحة للجميع
- ✓ حقوق العاملين و المستثمرين في صناعة السياحة.
- ✓ تطبيق مبادئ القانون العالمي لأخلاقيات السياحة.

تعتبر السياحة أساساً نشاطاً اقتصادياً في مجالات مختلفة ، مثل الجغرافيا والسياسة والثقافة والبيئة ، التكنولوجيا والاتصالات (Simões, opi cit, 2021, p. 269). لدى نجد ما يعرف بالصناعة السياحية كونها ركيزة أساسية وأداة مهمة لتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة ، كما تعتبر أسرع القطاعات الاقتصادية نمواً (8%) معدل النمو سنوي. ويوظف 10% من إجمالي القوى العاملة .

كما يمثل 13 % من إجمالي الصادرات.و يستحوذ على 09 % من إجمالي الاستثمارات ، تتسم صناعة السياحة بكونها: صناعة مستدامة ، منتجة و فعالة ذات تأثير كبير ومضاعف على جميع الجوانب الاقتصاد الوطني و قطاعاته. يشترك في جني ثمارها قطاعات متعددة ، مما يجعل جهود التنمية السياحية مسؤولية مشتركة لأطراف عديدة، متعددة الجوانب و تتنوع مسؤولياتها ومقومات نجاحها بين عدد كبير من أجهزة ومؤسسات القطاعي الحكومي والخاص، ذات آثار مباشرة على هيكل الاقتصادي ، التكوين الاجتماعي و البيئي ، حيث تتأثر بالمجتمع و مؤسساته، كما تؤثر عليه في العلاقات التبادلية ايجابية تتحقق من خلال السياسات العامة و الأنظمة و اللوائح و الإجراءات التنفيذية المناسبة و تبني ثقافة تعاونية تتمحور حول الشراكة و التنسيق لتحقيق الأهداف المشتركة (الله،، 2014، صفحة 32).

ثانيا: الفساد:

أ- تعريف :

تسعى جميع الدول لتحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على تراجع أنظمتها الاقتصادية إلا أن هذا الهدف مرتبط بتطور قطاعاتها الاقتصادية وانتشار البيروقراطية الشفافية واستقلالية المؤسسات وتقليل من نسب الفساد فهو يعتبر من أهم المعوقات للتطور القطاعات الاقتصادية ، له آثار سلبية واضحة ومباشرة على التنمية الاقتصادية . (Gray, " (1998), p. 1) فالعديد من الدراسات التجريبية أمثال كل من ; Nathaniel (1964)

- Raul ; barreto(2000) ; Sp Huntington (2006) ; Joseph nye (1967) , verdier and daron Acemoglu(2000) يعتبرون الأخلاق الصريحة من قبل المثقفين والسياسيين عقبة أمام التحليل العقلاني لأثار الفساد(1, p. 1)., (Boussalham, (2018) فبعض الدراسات أكدت على وجود علاقة إيجابية وهامة بين الفساد والنمو الاقتصادي، يؤدي الفساد في الواقع إلى تحسين الكفاءة والمساعدة على النمو.(Bardhan, (2017), pp. 321-338).
- يعرف الفساد** إساءة استخدام الوظيفة العامة لمنفعة خاصة(2, p. 2), (Liu, (2016) - كما هناك اتفاق دولي على تعريف الفساد كما حددته "منظمة الشفافية الدولية" بأنه " كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته "، إساءة استخدام السلطة الرسمية الممنوحة له سواء في مجال المال العام، النفوذ أو التهاون في تطبيق النظام أو المحاباة وكل ما يضر بالمصلحة العامة وتعظيم المصلحة الشخصية ويمكن أن نطلق على هذه التعريفات الفساد الإداري، وعليه يمكننا أن نعرف الفساد بصفة عامة على أنه: **خلل يعتري الفعل يوقع الضرر بالنفس أو بالغير** (الكريم، 2015، الصفحات، ص02-03).
- أما تعريف الهيئات الاقتصادية الفساد: "... يعني حقيقة أن يطلب أو يعرض أو يعطي أو يقبل ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، ارتكاب عمل غير مشروع أو أي ميزة أخرى لا داعي لها أو الوعد بمثل هذه الميزة غير المبررة ، مما يؤثر على الممارسة العادية لوظيفة أو السلوك المطلوب من المستفيد من العمولة غير المشروعة أو الوعد بمثل هذه الميزة غير المبررة:(Andrei, (2017)
- أما البنك الدولي: "إساءة استعمال السلطة" (توهامي، 2015، صفحة 253) ، يرجع بعض الاقتصاديين الفساد للأسباب التالية : هيكلية الحكومة ،سياسة النظام ،نوعية المؤسساتية الانفتاح الاقتصادي وحرية الاقتصاد ،رواتب الخدمة المدنية ،حرية الصحافة والقضاء ،المحددات الثقافية كارتفاع نسب عمل المرأة و خاصة في البرلمان،الثراء الاستعماري ،هبات الموارد الطبيعية.
- التعريف العام للفساد (Gray C, 1998، صفحة 5) هو استخدام المناصب العامة لتحقيق مكاسب خاصة. ويشمل ذلك الرشوة والابتزاز، اللذين يشتملان في جوهرهما طرفين على الأقل، وأنواعا أخرى من المخالفات التي يمكن للموظف العمومي أن يرتكبها بمفرده، بما في ذلك الاحتيال والاختلاس. الاستيلاء على الأصول العامة للاستخدام الخاص واختلاس الأموال العامة من قبل السياسيين والمسؤولين رفيعي المستوى.
- ب-مظاهر الفساد** :تتجلى ظاهرة الفساد بمجموعة من السلوكيات التي يقوم بها بعض من يتولون المناصب العامة، وبالرغم من التشابه أحيانا والتداخل فيما بينها إلا أنه يمكن إجمالها كما يلي:
- **الرشوة (Bribery)** أي الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل أو الامتناع عن تنفيذه مخالفة للأصول كما تعرف استخدام مكافأة لإفساد حكم شخص في موضع ثقة (Pellegrini, 2011, p. 4).

- **الحسوبية (Nepotism)** أي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة... إلخ، دون أن يكونوا مستحقين لها.
- **المحاباة (Favoritism)** أي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصالح معينة.
- **الواسطة (Wasta)** أي التدخل لصالح فرد ما أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفؤ أو مستحق.
- **نهب المال العام: (التملك الغير مشروع)** أي الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة. فهو الاستيلاء غير القانوني على الموارد العامة للاستخدامات الخاصة.
- **الابتزاز (Black mailings)** أي الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصرف بالفساد.

ج-أنواع الفساد: (الكريم، مرجع سابق، الصفحات ص 3-7) الفساد يدخل في شتى جوانب الحياة البشرية، الدينية والدنيوية، الخلقية والعملية، السياسة والاجتماعية... إلخ، فنجد **الفساد الديني**،: "يكون باعتقاد الباطل والتكلم به أو بالعمل بخلاف العلم الصحيح، **الفساد الأخلاقي** وهو الخلل الذي يعتري الإنسان فيدعوه للتخلي عن كل جملة حسنة، ويدفعه للتلبس بكل رزيل سيئ، وأكثر ما يدفع الإنسان إلى الفساد الخلقي هو الانزواء عن الدين والعقل، **الفساد الإداري** "هو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص (الكريم، مرجع سابق، الصفحات ص 3-7).

الفساد السياسي، ونعني به اختلال منظومة الحكم في البلد، وخيانة الحاكم الرعية في مصالحها، فلا يكاد يري إلا مصلحة نفسه والمقربين إليه فيطيش العدل بين الناس، وترى القانون يطبق على فئة دون أخرى، وثروات البلد تستأثر بها فئة دون أخرى علماء السياسة (الكريم، مرجع سابق، الصفحات ص 3-7)، الفساد السياسي هو أي معاملة بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص يتم من خلالها تحويل السلع الجماعية بشكل غير شرعي إلى مكافآت خاصة¹.

الفساد السياسي هو التلاعب بالمؤسسات السياسية والنظام الداخلي، وبالتالي فهو يؤثر على مؤسسات الحكومة والنظام السياسي، وكثيرا ما يؤدي إلى الانحلال المؤسسي. وبالتالي فإن الفساد السياسي هو أكثر من مجرد انحراف عن القواعد القانونية الرسمية والمكتوبة، وعن مدونات الأخلاق المهنية وأحكام المحاكم. الفساد السياسي هو عندما يتم إساءة استخدام القوانين واللوائح بشكل منهجي إلى حد ما من قبل الحكام، أو يتم تجاهلها أو تجاهلها أو حتى تصميمها لتناسب مصالحهم. الفساد السياسي هو انحراف عن القيم والمبادئ العقلانية القانونية للدولة الحديثة، والمشكلة الأساسية هي ضعف المساءلة بين الحكومة والمحكومين. وفي البلدان الاستبدادية على وجه الخصوص، فإن الأسس القانونية، التي عادة ما يتم على أساسها تقييم الممارسات الفاسدة والحكم عليها، ضعيفة وتخضع أيضا للتعدي الصريح من قبل الحكام (Amundsen، 1999).

الفساد الاجتماعي، ونعني به الخلل الذي يطرأ على المجتمع بداية من الأسرة وانتهاء بالدولة، فرى التفكك والأنانية تعم أفراد هذا المجتمع، ومن ثم يسود بين أفراد الشحنة: " هو تفكك اجتماعي أو فوضى اجتماعية social disorganization ، وهو ضعف يطرأ على العلاقات الاجتماعية في المجتمع أو مكونات النسق الاجتماعي (الكريم، مرجع سابق).

الفساد المالي، ونعني به: "السلوك المنافي للقوانين والأخلاق القائم على الإخلال بالمصالح والواجبات العامة من خلال استغلال المال العام لتحقيق مصالح خاصة.

ولعل التصنيف الأكثر شيوعاً لطبيعة الفساد المالي هو وفقاً ل (Johnston, 1996) ; (Alabdullah, 2014)

1- الفساد التواطؤي يقوم الموظف فاسد بالاتفاق مع الآخرين ، يسهل ممارساتهم غير القانونية ويسهلون له."الأخذ والعطاء".

2- الفساد الابتزازي يقوم هذا الفساد على انتزاع القسري للمنافع المادية والرشاوى القسرية من الآخرين بطريقة الابتزاز.

3- الفساد الاستباقي (التوقعي) يشمل المحسوبية من خلال تقديم الخدمات للآخرين وتوقع الحصول على مزايا أو هدايا في المقابل.

الفساد الإقتصادي، على أنه سوء استخدام الوظيفة أو المنصب عموماً لتحقيق منفعة خاصة ويرى آخر أن الفساد الاقتصادي هو جعل الجانب المادي الهدف الوحيد للنشاط الاقتصادي الذي يمارسه الإنسان دون مراعاة للقيود الشرعية التي تنظم أحكام المال.

د-قياس الفساد: يعتبر مؤشر مدركات الفساد : CORRUPTION PERCEPTIONS

INDEX

المستخدم الذي يصنف 180 بلداً وإقليماً وفقاً لمستويات فساد القطاع العام المتصورة وفقاً للخبراء ورجال الأعمال ، مقياساً من 0 إلى 100 ، حيث 0 فاسد للغاية و 100 نظيف للغاية. يسجل أكثر من ثلثي البلدان أقل من 50 دولة في مؤشر مدركات الفساد في عام 2018، بمتوسط 43 فقط. ويكشف أن الفشل المستمر لمعظم الدول في السيطرة بشكل كبير على الفساد يساهم في أزمة الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. رغم وجود استثناءات ، تشير البيانات إلى أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم ، إلا أن معظم الدول تفشل في تقدم كبير ضد الفساد.

حيث تتكون درجة كل دولة من مجموع تركيبة جامعة لثلاثة مصادر بيانات على الأقل مستمدة من ثلاثة عشر مسحا وتقييماً مختلفاً للفساد، وتجمع مصادر البيانات هذه من قبل مجموعة متنوعة من المؤسسات المرموقة، بما فيها البنك الدولي والمنتدى العالمي الاقتصادي العالمي.

يعد مؤشر مدركات الفساد المقياس الرائد لقياس فساد القطاع العام على مستوى العالم، ولأنه يجمع الكثير من الأشكال المختلفة للفساد في مؤشر واحد قابل للمقارنة عالمياً

2.1.2. دراسات سابقة حول السياحة والفساد:

في ما يلي سنرى مجموعة من الدراسات السابقة لدراسة علاقة السياحة بمعدل الفساد و هو موضح في الجدول التالي:

عنوان الدراسة/الزمان/المكان	محتوى الدراسة	نتائج الدراسة
Poprawe, Marie (Poprawe, 2015, p. 3). "A panel data analysis of the effect of corruption on tourism »	اختبار فرضية أن الفساد له تأثير سلبي على السياحة، و يتم اختبار هذه الفرضية باستخدام بيانات panel من 100 دولة و 16 عامًا.	وتشير النتائج إلى أن زيادة مؤشر إدراك الفساد بمقدار نقطة واحدة (مما يعني انخفاضاً في الفساد) تؤدي إلى زيادة بنسبة 2 في المائة إلى 7 في المائة في التدفقات السياحية. وبالإضافة إلى ذلك، ترتفع التدفقات السياحية إلى الداخل مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح والنمو، وتزداد في البلدان ذات المناخ المعتدل .
Saha, Shrabani, and Ghialy Yap (Saha, 2015). "Corruption and tourism: An empirical investigation in a non-linear framework	تدرس الدراسة أثر الفساد على الطلب السياحي على مجموعة بلدان خلال الفترة 1999-2009 باستخدام نموذج panel. وتنفرد الدراسة عن بقية الدراسات في البحث عن الآثار غير خطية للفساد على السياحة على غرار البحوث السابقة التي درست الآثار الخطية	. وتوصلت النتائج إلى أن الفساد له تأثير كبير على الطلب على السياحة وأن هذا الأثر غير خطي.
Lv, Zhike, and Ting Xu. (Lv, (2017)) "A panel data quantile regression analysis of the impact of corruption on tourism."	تدرس الدراسة العلاقة بين الطلب على السياحة والفساد عبر توزيع الطلب من خلال عينة ل 62 دولة خلال الفترة 1998-2011، نعتمد نموذج الانحدار الكمي	تشير نتائج التجريبية إلى أن العلاقة غير الخطية بين الفساد والطلب السياحي ووجود علاقة إيجابية كبيرة بين الدخل والطلب على السياحة
Fourie, Johan, Jaume Rosselló-Nadal, and María Santana-Gallego (Fourie, 2020). "Fatal	تدرس الدراسة أثر التهديدات الأمنية، أي الإرهاب والجريمة والفساد، على التدفقات السياحية الدولية. من خلال تقدير نموذج الجاذبية لتقييم الاختلافات في تدابير	وتبين النتائج أن السياح يفضلون السفر إلى بلدان ذات مستويات مماثلة للسلامة والأمن كما هو الحال في بلد الأصلي . وبذلك تم التوصل على تأثير غير متماثل. أي أن السياح القادمين من

بلدان مستقرة يفضلون السفر إلى بلدان ذات نفس الظروف، في حين أن السياح القادمين من بلدان غير مستقرة أكثر تسامحا مع انعدام الأمن في بلد المقصد. كما توصلت الدراسة أن زيادة المعرفة ببلد المقصد تقلل من التأثير السلبي للتهديدات الأمنية على السياحة الوافدة.	عدم الاستقرار بين نظراء البلدان مع تحديد ليس فقط كيف أن التهديدات الأمنية في البلد المضيف لها تأثير سلبي على السياحة الوافدة ولكن أيضا كيف تحدد الظروف في بلد المنشأ أيضا تدفقات السياحة إلى وجهة معينة	attraction: how security threats hurt tourism.
النتائج للإرهاب والجريمة أثرا سلبيا على السياح الوافدين ولكن الفساد ليس له أي أثر. - توصلت النتائج أن الإرهاب والجريمة والفساد في بلد المقصد لها أثر سلبي على السياحة الوافدة، ولكن عدم الاستقرار في بلد المنشأ ليس له أثر واضح على المغادرين السياحيين؛ وأن السياح من البلدان المستقرة يفضلون السفر إلى البلدان التي لها نفس الاستقرار ولكن السياح من البلدان غير المستقرة أكثر تسامحا مع الجريمة ، الفساد والإرهاب في بلد المقصد.	تبحث الدراسة تأثير الإرهاب والجريمة والفساد على السياح الوافدين لـ 171 دولة لفترة 1995-2013 وتضمنت الدراسة نوعين من التحليل، فالنموذج إجمالي للطلب على السياحة على الصعيد القطري وتصنيف الوافدين للسياحة حسب الأصل أما التحليل الثاني باستخدام البيانات المتعلقة بالسياح الوافدين المصنفة حسب الأصل لدراسة آثار عدم الاستقرار في بلد المقصد وبلد الأصلي ومقارنة مقاييس عدم الاستقرار في البلدين	Santana-Gallego, María, Jaume Rosselló-Nadal, and Johan Fourie (Santana-Gallego, (2016). "The effects of terrorism, crime and corruption on tourism.

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على المراجع

- ناقش عدد كبير ومتزايد من الأعمال والدراسات كما هو موضح في الجدول اعلاه العوامل المؤثرة على اختيار السياح للوجهة بما في ذلك الاقتصادية (مثل الدخل أو السعر) والجغرافي (مثل المسافة ، درجات الحرارة أو الشواطئ) أو التاريخية (مثل الخلفية الاستعمارية) أو الثقافية (مثل اللغة أو الدين أو العرق). (Papatheodorou, 2001; Assaf & Josiassen, 2012) ولكن العديد من هذه العوامل ثابتة على مر الزمن ؛ يمكن أن يفسر القليل من هذه العوامل أن سبب نمو السياحة في بعض البلدان بمعدل أسرع منها في بلدان أخرى.

وبهذه الطريقة، فإن مسألة المدى الذي يؤدي فيه عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي في بلد ما إلى خفض الطلب على السياحة لم تستكشف إلا نادرا في الأدبيات، وهي معنية أساسا بعدد من البلدان (Santana-Gallego, 2016 : María و آخرون). يرى (Poprawe, Marie 2015) الفساد له تأثير سلبي على السياحة حيث أن انخفاض في معدلات الفساد تعمل على رفع التدفقات السياحية إلى الداخل مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح والنمو (Poprawe M. .., 2015)، وتزداد في البلدان ذات المناخ المعتدل في حين أن دراسات أخرى (2015: Shrabani و آخرون) أثبت أن الفساد له تأثير كبير على الطلب على السياحة وأن هذا التأثير غير خطي و توصل دراسة (Lv, Zhike, and Ting Xu : 2017) (العلاقة بين الطلب على السياحة والفساد غير الخطية بالإضافة إلى وجود علاقة إيجابية كبيرة بين الدخل والطلب على السياحة ، حيث يفضل الناس السفر إلى بلدان ذات حد أدنى من الفساد، خاصة إذا كانوا يأتون من بلدان لا يشيع فيها الفساد (Lv Z. a., 2017) (2015: Propawe)، كما ان هناك السياح يفضلون السفر إلى بلدان ذات مستويات مماثلة للسلامة والأمن كما هو الحال في بلد الأصلي و أن السياح القادمين من بلدان مستقرة يفضلون السفر إلى بلدان ذات نفس الظروف، في حين أن السياح القادمين من بلدان غير مستقرة أكثر تسامحا مع انعدام الأمن في بلد المقصد. كما توصلت الدراسات أن زيادة المعرفة ببلد المقصد تقلل من التأثير السلبي للتهديدات الأمنية على السياحة الوافدة (Fourie, Johan :2020 و آخرون) (Fourie J. J.-N.-G., 2020)

يمكن أن يؤثر الفساد في بلد ما على السلوك السياحي. وإذا انتشرت في بلد ما الرشوة والممارسات التجارية الاحتيالية، فإن ذلك يؤدي بالضرر عليها بصورتها الاجتماعية والثقافية ويعوق قدرته التنافسية السياحية (Das – Dirienzo, 2010). ويمكن للفساد وعدم الاستقرار السياسي أن يزيدا من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية ويضعها حواجز أمام الاستثمار في قطاع السياحة. و ان انخفاض مستويات الفساد يؤثر بشكل إيجابي على مستوى التنافسية السياحية بين الدول (Das, 2010).

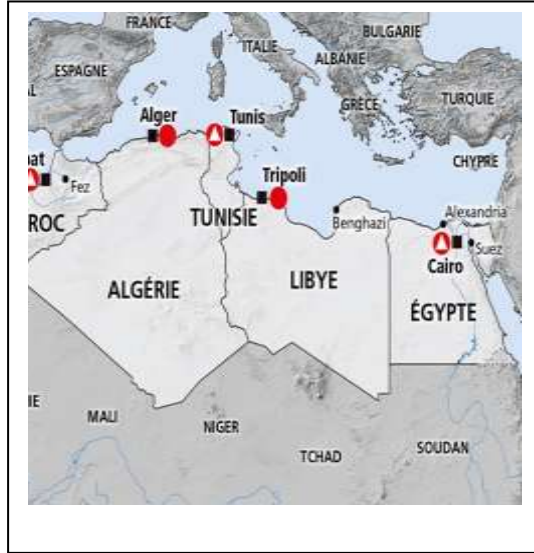
يؤثر الفساد على الصورة التي يملكها الناس عن وجهة بلد ما ويسبب عدم اليقين بشأن السلامة وتكلفة الرحلة السياحية (Tonsun – Timothy, 2001). بشكل عام كما أن انتهاكات حقوق الإنسان والنزاع وغيرها من الأحداث العنيفة ذات الدوافع السياسية تؤثر سلبًا على وصول السائحين. و حتى لو لم تلجأ الأنظمة الاستبدادية إلى العنف ، فإن أعداد السياح الوافدين لديها أقل من الأنظمة الديمقراطية (Neumayer, Eric :2004) (Neumayer, 2004).

2.2. الدراسة الوصفية التحليلية:

- تعتبر الجزائر من بين دول البحر الأبيض المتوسط التي تسعى دائما إلى تحقيق التطور في القطاع السياحي ومحاولة تهيئة البيئة المناسبة خاصة بتحقيق الاستقرار و التخفيض من حدة الفساد و من بين الدول التي يمكن

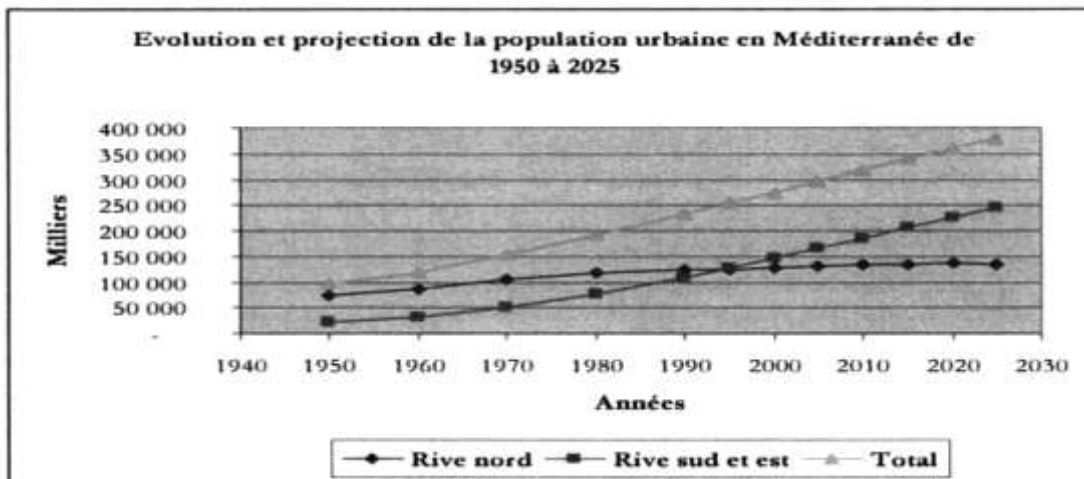
دراستها والمقارنة في ما بينها نجد كل من المغرب، تونس، ومصر كونها هي الأخرى ضمن دول البحر الأبيض المتوسط.

(الصورة رقم 1): خريطة تبين دول الدراسة



المصدر: <https://www.eda.admin.ch/deza/fr/home/pays/afrique-nord.html>

(الصورة رقم 1): تطور وتوقع عدد السكان في دول البحر الأبيض المتوسط من 1950-2025



المصدر:

https://books.openedition.org/pufr/docannexe/image/274/img_5.jpg

التحليل: من خلال الصورة رقم (1) اعلاه ما يميز دول البحر الأبيض المتوسط عامة و كل من الجزائر، تونس، المغرب ومصر خاصة أنها في تنامي متزايد لعدد السكان كما هو ملاحظ في الصورة رقم (1) مما

يستدعي بذل الجهود من قبل الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لذا كانت للعديد من القطاعات نصيب من الاهتمام اذ يعد القطاع السياحي احد الركائز للنهوض بالاقتصاد في هذه الدول حيث عملت كل واحدة منها على تطويره.

ستتطرق إلى تحليل وضعية الدول الثلاث (المغرب، تونس، مصر) و التركيز على وضع الجزائر منها حسب كل من مؤشرات الفساد و مؤشرات القطاع السياحي كما يلي:

1.2.2. عرض أهم الإحصائيات لمؤشر الفساد.

اولا: مقارنة الدول من خلال مؤشر مدركات الفساد.

صنف مؤشر مدركات الفساد تصورات البلدان والأقاليم حيث تم إصداره عن منظمة الشفافية الدولية وذلك على أساس مدى فساد القطاع العام، اذ تشير درجة البلد أو الإقليم إلى مستوى الفساد في القطاع العام بمقياس يتدرج من 0 إلى 100 فكلما قلت الدرجة دل ذلك على زيادة الفساد و كلما زادت واقتربت من 100 دل على أن القطاع العام نظيف جدا كما أن ترتيب البلد يشير إلى موقعه مقارنة مع البلدان والأقاليم الأخرى المدرجة في المؤشر (transparency., 2022).

1-الجزائر:

تعد الجزائر من بين الدول العربية التي تسعى إلى تنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات بتعزيز عدة قطاعات و من بين أهم تلك القطاعات نجد قطاع السياحة وفي المقابل كان لابد من تهيئة المناخ الملائم قانونيا، إداريا،ماليا حتى يتمكن بالنهوض بهذا القطاع خاصة و القطاعات الأخرى عامة في ما يلي نحلل مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 2012-2021.

الصورة رقم(2): مؤشر مدركات الفساد للجزائر خلال الفترة

ALGERIA

Score

33/100

[What does the CPI score mean?](#)

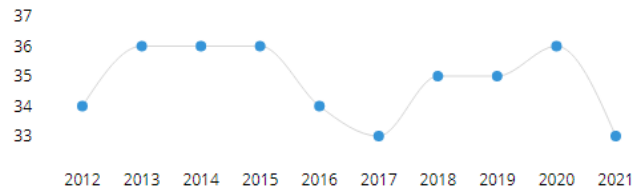
Rank

117/180

Score change

↓ -3 since 2020

Score changes 2012 - 2021



المصدر: <http://www.transparency.org>

التحليل: من الصورة رقم (2) اعلاه قبل الفترة المبينة في الصورة شهدت الجزائر انخفاض في مؤشر مدركات الفساد بدرجة 30 نقطة سنة 2007 إلى 32 سنة 2008 لتحقيق المرتبة 94 من أصل 175 بلد وهي أحسن مرتبة تحقّقها الجزائر

خلال هذه الفترة، ثم ترتفع تدريجيا خلال الفترة 2012 إلى 2015 بدرجة 32 أيضا ثم ترتفع سنة 2020 إلى غاية درجة 33 ثم لتتخفض الى 30 درجة بسنة 2021 وبترتيب 117 من ضمن 180 دولة وهذا راجع إلى التحسينات التي شهدتها قوانين الاستثمارات و العمل على تشديد مكافحة الفساد بشتى أنواعه.

ب-المغرب:

الصورة رقم(3): مؤشر مدركات الفساد للمغرب خلال الفترة 2012-2021

MOROCCO

Score

39/100

[What does the CPI score mean?](#)

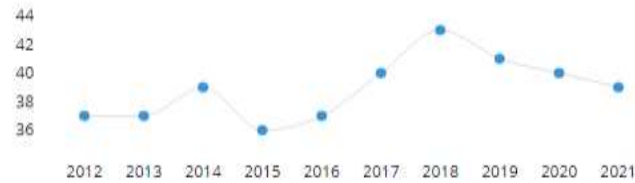
Rank

87/180

Score change

↓ -1 since 2020

Score changes 2012 - 2021

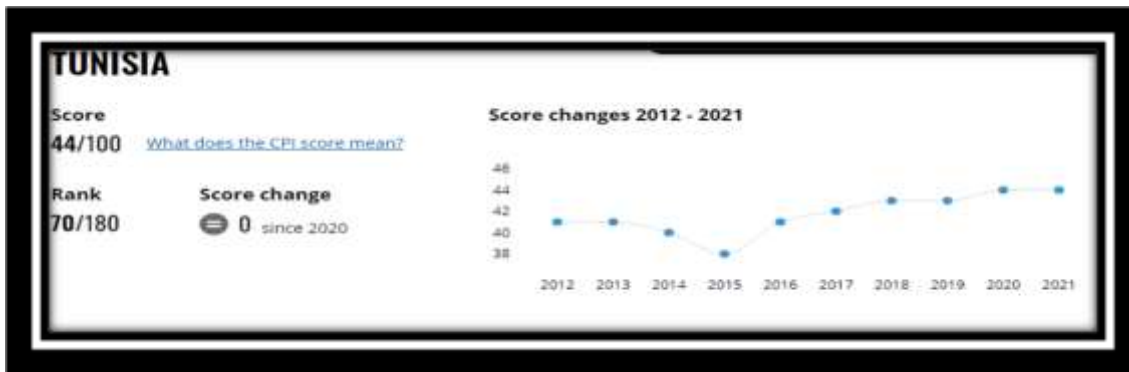


المصدر: <http://www.transparency.org>

التحليل: قبل الفترة المبينة في الصورة اعلاه شهدت المغرب هي الأخرى انخفاض في مؤشر مدركات الفساد بدرجة 38 خلال الفترة 2012 إلى 2015 ثم انخفض الى 35 في 2015 لتعاود الارتفاع بدرجة 42 سنة 2018 كأقصى درجة ثم تنخفض إلى 39 درجة بسنة 2021 برتبة 87 من ضمن 180 دولة وهذا راجع إلى التشديد على مكافحة الفساد بشتى أنواعه.

ت-تونس:

الصورة رقم(4): مؤشر مدركات الفساد للمغرب خلال الفترة 2012-2021

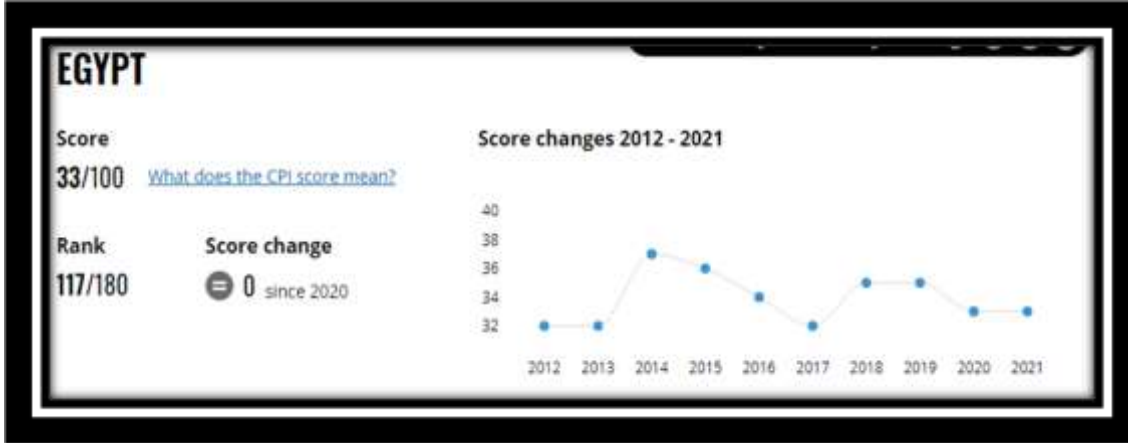


المصدر: <http://www.transparency.org>

التحليل: شهدت تونس هي الأخرى انخفاض في مؤشر مدركات الفساد بدرجة 41 خلال الفترة 2012 إلى 2014 ثم انخفض الى 37 في 2015 لتعاود الارتفاع بدرجة 42 سنة 2018 وتبقى في تزايد لتسجل 40 درجة بسنة 2021 برتبة 70 من ضمن 180 دولة.

ث-مصر:

الصورة رقم(5): مؤشر مدركات الفساد لمصر خلال الفترة 2012-2021

المصدر: <http://www.transparency.org>

التحليل: شهدت مصر ايضا انخفاض في مؤشر مدركات الفساد بدرجة 32 خلال الفترة 2012 إلى 2013 ثم ارتفع الى 37 في 2015 لتعاود الانخفاض بدرجة 31 سنة 2017 وتبقى في تزايد لتسجل 33 درجة بسنة 2021 برتبة 117 من ضمن 180 دولة.

ثانيا-مقارنة بين الدول من خلال المؤسسات و الحوكمة الرشيدة (العربي، 2022):

يصدر عن مجموعة البنك الدولي سنويا مؤشرات تتعلق بفاعلية الحكومة و الحوكمة الرشيدة ،حيث يتعلق هذا المؤشرات بعدالة المحاكم و السياسات في مؤسسات الدولة تجاه المواطنين و المقيمين، ومدى فعالية الحكومة في التصدي للمحسوبية و الرشاوى وكذلك قدرتها على تنفيذ السياسات الفعالة و السليمة و احترام القانون و ضمان حقوق الأفراد. إضافة الى دور القضاء في التصدي للفساد الإداري و جميع العمليات التي يتم تحديدها و مراقبتها من قبل الحكومة التي تصب في خدمة المواطن.

في هذا الإطار نود الإشارة بأن قيمة كل مؤشر من المؤشرات تقع بين (-2.5) و (2.5) نقطة. تشير ارتفاع قيمة المؤشر الى الأفضل ويدل على الإجراءات الفعالة التي ساهمت في تحسين وضعية المؤسسات و الحوكمة الرشيدة.و تم اختيار ثلاثة مؤشرات تعكس مد فعالية الحكومة وسيادة القانون و مكافحة الفساد الإداري.

1- **مؤشر فعالية الحكومة** : يقيس قدرة الحكومة في التصدي للمحسوبية و الرشاوى وكذلك قدرتها على

تنفيذ السياسات الفعالة و السليمة

2- **مؤشر سيادة القانون** : يركز المؤشر على مدى الثقة بفعالية القضاء و المحاكم و كيفية تنفيذ العقود و

ضمان الدولة لحقوق الملكية

3- مؤشر مكافحة الفساد الإداري : يركز على التدابير الهادفة الى مكافحة جميع أشكال الفساد الاداري

و المحسوبية في المؤسسات العامة التي تؤدي إلى تعطيل أعمال المراجعين.

4- الجدول رقم : المؤشرات الفرعية لمؤشرات المؤسسات و الحوكمة الرشيدة متوسط الفترة

(2020-2017)

الترتيب	فعالية	مؤشر	الفساد الاداري	سيادة القانون	فعالية الحكومة
الحكومة					
الجزائر	20	-0.6086	-0.5180	-0.8190	-0.4889
تونس	14	0.0475	0.1144	0.1494	-0.1214
المغرب	16	-0.0631	-0.0216	-0.0664	-0.1013
مصر	19	-0.5060	-0.5287	-0.4206	-0.5686

المراجع: تقرير تنافسية اقتصاديات العربية، صندوق النقد العربي، 2022، ص28.

1/ مؤشر فعالية الحكومة :

استحوذت تونس على المرتبة الأولى على مستوى الدول المقارنة وسجل المؤشر قيمة بلغت (0.0475) نقطة لمتوسط الفترة (2020-2017) في حين حلت المغرب في المركز الثاني على مستوى دول المقارنة وسجل المؤشر قيمة بلغت (-0.0631) ثم تليها مصر في المرتبة الثالثة وسجل المؤشر قيمة بلغت (-0.506)، أما الجزائر احتلت المرتبة الأخيرة في تصنيف الدول العربية المقارنة وسجل المؤشر قيمة بلغت (-0.6086) وهذا يدل على عدم فعالية السياسات الحكومة في التصدي للمحسوبية و الرشاوي .

2/ مؤشر سيادة القانون:

حلت تونس في المركز الأول على مستوى الدول وسجل المؤشر قيمة بلغت (0.1494) لمتوسط الفترة (2017-2020) وهي قيمة موجبة مما يدل على فعالية القضاء و المحاكم لدى الدولة و ضمان الدولة لحقوق الملكية في حين بقية الدول سجلت مؤشرات سلبية و كانت المغرب في المرتبة الثانية وسجل المؤشر قيمة بلغت (-0.0664) (و مصر بالمرتبة الثالثة وسجل المؤشر قيمة بلغت (-0.4206) و الجزائر الرتبة الرابعة و الأخيرة وسجل المؤشر قيمة بلغت (-0.8190) وهذا يدل على غياب سيادة القانون في الدول الثلاث الاخيرة.

3/مؤشر مكافحة الفساد الاداري:

حققت تونس المركز الأول على مستوى المجموعة في مؤشر مكافحة الفساد الاداري حيث سجل المؤشر قيمة بلغت (0.1144) وهي قيمة موجبة مقارنة مع بقية الدول ،أما المركز الثاني على مستوى المجموعة كان من نصيب المغرب وسجل المؤشر قيمة بلغت (-0.0216) ، في حين حلت مصر و الجزائر في المركز الثالث و الرابع وسجل المؤشر قيمة بلغت (-0.5287) و (-0.5180) على التوالي.

من خلال ماسبق وفي مقارنة الجزائر مع دول الدراسة نلاحظ أن الجزائر في أواخر رتب الدول المقارنة و احتلت الرتبة العشرين مقارنة مع الدول العربية الأخرى من مجموع 26 دولة مقارنة حسب تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية صندوق النقد العربي تقرير 2022

تشير الإحصائيات أن الجزائر حصلت على قيمة سلبية في كل مؤشرات المؤسسات و الحوكمة الرشيد من خلال القيمة السالبة في مؤشر فعالية الحكومة و قدرتها على محاربة الفساد و فرض القانون.. الامر الذي يثبت عدم فعالية سياسات مؤسسات الدولة اتجاه المواطنين و المقيمين و عدم قدرة الدولة على تنفيذ السياسات الفعالة و السليمة و التصدي للمحسوبيات و الرشاوي كما توضح نتائج تفشي ظاهرة الفساد في القطاع الاقتصادي و عجز الحكومة للتصدي للظاهرة مما يؤثر سلبا على المؤسسات الاقتصادية و الاستثمار بصفة عامة و بالتالي يؤثر على نشاط المؤسسات السياحية بصفة خاصة ويؤثر سلبا على الكفاءة في توزيع الفرص الاستثمارية عامة و الاستثمار السياحي بصفة خاصة و هذا ما يؤدي الى عرقلة تنمية القطاع السياحي و فشل مخططات تنمية القطاع السياحي.

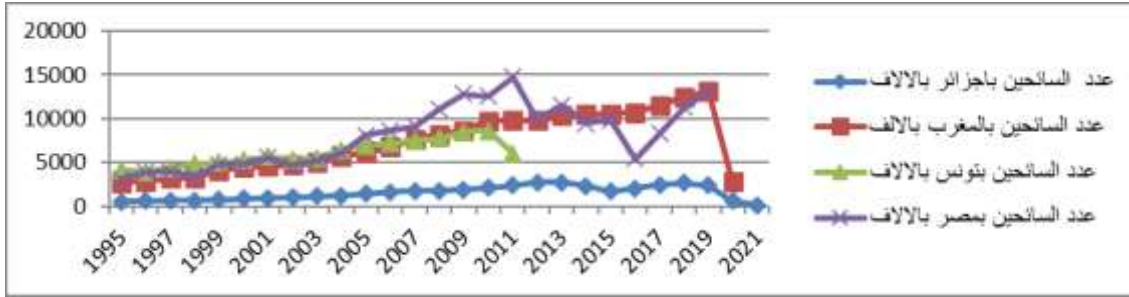
2.2.2. مؤشرات السياحة.

اولا-السياحة الدولية:

تعد السياحة الدولية ضمن أهم المؤشرات التي يمكن أن تقاس بها مستوى النشاط السياحي لدولة ما حيث يتم إحصاء عدد السواح الوافدين، إذ نلاحظ من الشكل رقم(1) أن عدد السياح الوافدين في الدول الأربعة(الجزائر،المغرب، تونس ومصر) يتميز بالارتفاع التدريجي من 1995 الى غاية 2010 بالنسبة لمصر كانت السبابة في ذلك تليها تونس والمغرب أما الجزائر فكانت بعيدة كل البعد عن ماحققته هذه الدول .وهذا يعكس ضعف قدرة البلد على جذب السياح فالجزائر مقارنة بباقي الدول هي الأقل جاذبية للسياح، وهذا يعود إلى عدة أسباب وعوامل منها كون أنها كانت تعتمد على الريع كمداد خيل ولم تهتم بشكل كبير بالقطاع السياحي ، من جهة أخرى خلال بدء من سنة 2013 نلاحظ تراجع عدد السياح في كل من الجزائر ومصر وتونس، وان كان بالنسبة لهذين البلدين (مصر و تونس) المعروفين بقدرتهما التنافسية العالية في مجال السياحة، يمكن أن يعزى هذا التراجع إلى الأوضاع السياسية والأمنية التي يشهدها هذين البلدين خلال هذه السنوات، خاصة أن السياحة تعتبر من القطاعات الأكثر حساسية للتغير في الظروف الأمنية والسياسية، وبالعكس ذلك نجد هناك تنامي وتحسنا بالنسبة للمغرب الذي تفوق على مصر في عدد السياح بدء من سنة نتيجة للتدهور الأمني الذي عرفته مصري هذه الفترة، إلا أن تراجع بالنسبة للجزائر راجع لمختلف الظروف و التغيرات التي شهدتها الدولة رغم انه الدولة الجزائرية بدأت تهتم بالتنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات و العمل على تهيئة البيئة الملائمة لجلب السواح وخلال فترة 2019 بداية يلاحظ تناقص عدد السواح بالنسبة لكل الدول نظرا لازمة كوفيد 19 وإجراءات الحجر المطبقة من خلال الدول.

الشكل رقم(1):التمثيل البياني لعدد السياح الوافدين من 1995 إلى 2021 في كل من

الجزائر،المغرب،تونس ومصر.



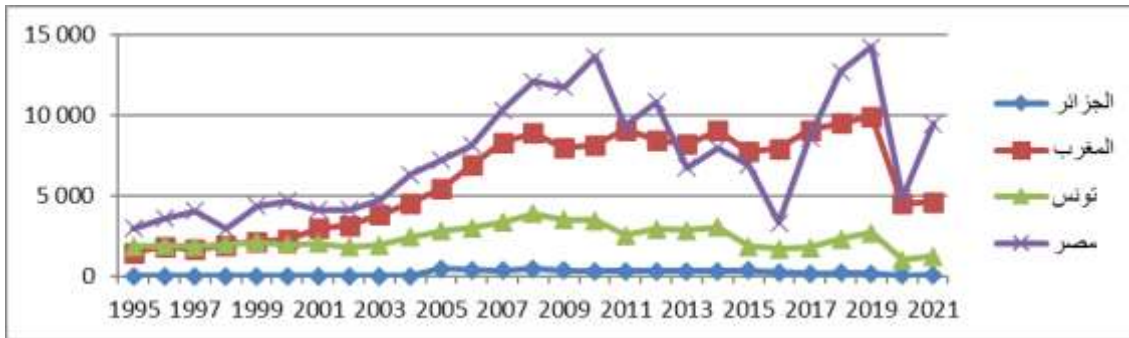
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الإحصائيات.

ب- النفقات :

من المفروض أن كل ما يتم إنفاقه بشكل عقلاي على قطاع ما يستدعي أن تكون إيراداته ترتفع وهنا سنقوم بتحليل النفقات المبينة في الشكل رقم (2) المتعلقة بالسياحة في كل من الجزائر و دول المقارنة (مصر، تونس والمغرب).

من الشكل أدناه يتضح أن نفقات الدول الأربعة في تزايد مستمر منذ 1995 نقطة بداية التمثيل البياني وهذا شيء بديهي نظرا للتطور الذي يشهده العالم إلا أن الجزائر مازالت بعيدة كل البعد عن ما يتم إنفاقه من قبل دول المقارنة بحيث تصدر مصر الصدارة في الإنفاق على السياحة و هذا ما يعكس عدد الوافدين إليها مقارنة بالدول الأخرى، تليها المغرب ثم تونس بنسب متفاوتة خاصة من 2007 إلى 2019 أين انخفض الإنفاق نظرا لازمة كوفيد 19 في كل الدول.

الشكل رقم(2): التمثيل البياني للإنفاق على السياحة من 1995 إلى 2021 في كل من الجزائر، المغرب، تونس ومصر.



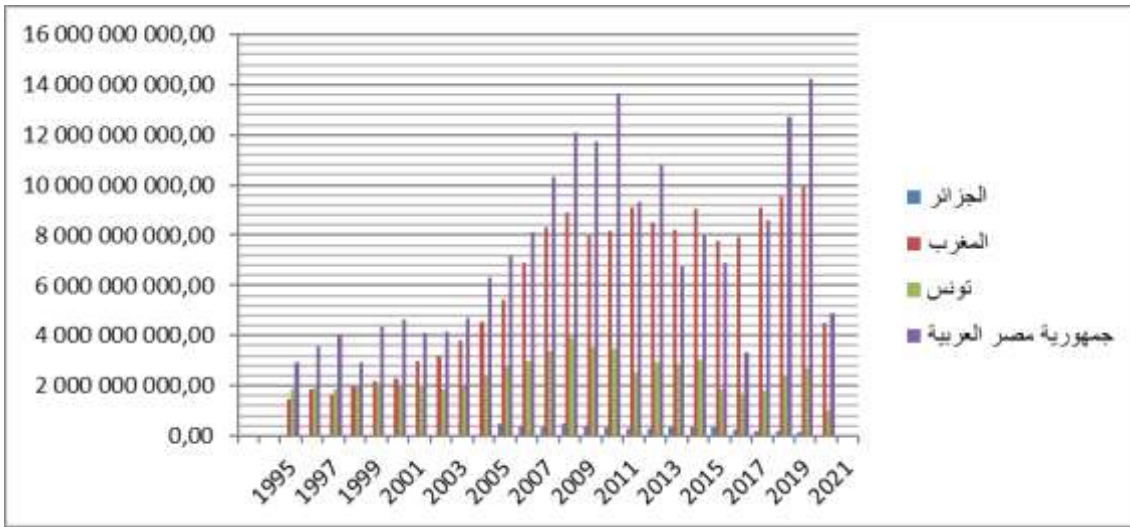
المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي.

ت- الإيرادات :

يقيس مؤشر الإيرادات سياحية لبلد ما، مساهمة هذا القطاع في إيرادات الدولة، فهو يحدد حجم الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من هذا القطاع.

من خلال الشكل رقم(3) نلاحظ المنطق في تصدر مصر بحجم إيرادات متزايد خلال فترة الدراسة 1995-2021 كونها كانت أكثر إنفاقا عن غيرها من الدول الثلاث، حيث تسجل الجزائر حجم إيرادات منخفض خلال نفس الفترة وذلك نتيجة حتمية لإنفاقها المنخفض الذي رأيناه في الشكل رقم(2). كما نلاحظ بالنسبة لكل الدول المقارنة نجد هناك تراجع للإيرادات بدء من سنة 2011 إلى غاية 2016 وهذا راجع للازمات الاقتصادية التي شهدتها العالم و التي كان لها تأثير على الدخل الحقيقي للأفراد ومن ثم على الإنفاق السياحي الفردي .

الشكل رقم(3): التمثيل البياني لحجم الإيرادات بالدولار الأمريكي خلال الفترة 1995-2021



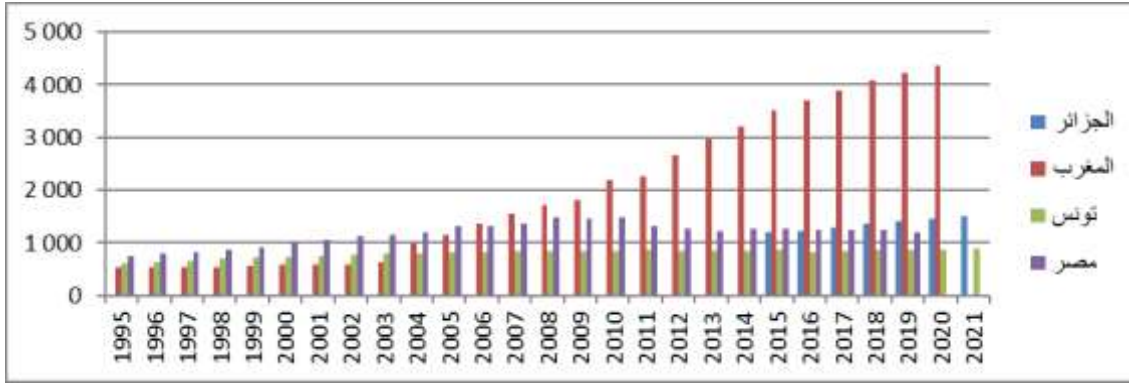
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات البنك العالمي.

ث- السياحة الصناعية:

تعد الصناعة السياحية ممثلة في الاستثمار السياحي كنقطة مهمة، فنجد بناء المؤسسات السياحية أمر مهم للنهوض بالقطاع السياحي لأي دولة تسعى الى زيادة حجم استيعاب السياح الوافدين . قطاع السياحي يسعى الى جذب رؤوس الاموال و الاستثمارات سواء الأجنبية منها أو الوطنية من أجل تحقيق مكاسب أكبر.

في ما يلي تمثيل بياني لعدد المؤسسات السياحية للجزائر وللدول الأخرى محل المقارنة.

الشكل رقم(4): التمثيل البياني لعدد المؤسسات السياحية خلال الفترة 1995-2021.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات البنك العالمي.

- التحليل:** نلاحظ من الشكل أعلاه أن الجزائر مازالت بعيدة كل البعد عن كل من مصر، المغرب وتونس بالنسبة لعدد المؤسسات السياحية، كما تتميز مؤسساتها بصغر حجمها وضعف خدماتها رغم الامتيازات المقدمة لتتبع فرص انتاجيتها لزيادة فرص نموها وهذا من خلال السياسة التحفيزية وهذا السياسات الضريبية و الجمركية بهدف زيادة إيرادات و تشجيع نموها ، و من أهمها مايلي: (قلش ع.، 2021، صفحة 170)
- تخضع الأنشطة السياحية للضريبة على الأرباح المخفضة بنسبة 19% بدلا من 25 % المطبقة على باقي الأنشطة
 - الاعباء الضريبي على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات بالنسبة للمؤسسات السياحية
 - تستفيد الاستثمارات السياحية من تخفيض في نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية بنسبة 3% مناطق الشمال و نسبة 4.5 في مناطق الجنوب.
 - الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني بالنسبة للأنشطة السياحية الفندقية والحموية.
 - فيما يخص الأنشطة 2019 ديسمبر 31 من الرسم على القيمة المضافة إلى غاية 7% تطبيق النسبة المخفضة بالسياحية والفندقية والحموية والمطاعم السياحية وتأجير سيارات النقل السياحي.
 - الإعفاء من رسم التسجيل بالنسبة لعمليات رفع رأس المال وكذا تأسيس الشركات في قطاع السياحة
 - تطبيق النسبة المخفضة للرسم الجمركية فيما يخص اقتناء تجهيزات وأثاث غير مصنعة محليا تدخل في إطار مختلط نوعا ما سياحية
- من أجل التحفيز على تطوير قطاع السياحة في الجنوب.

رغم وكل تحفيزات قطاع السياحة متراجع مقارنة مع دول الجوار راجع لكونها لم تعتمد على السياحة كقطاع مهم في الاقتصاد إلا في السنوات الأخيرة لأنها تعتمد على الربح من المحروقات ، بالإضافة إلى أن ارتفاع معدل الفساد بأنواعه وعدم وضع قوانين تساعد على الاستثمار الأجنبي من خلال عدم توفير بيئة الأعمال مناسبة للاستثمار في مجال السياحة كل هذا يكون حاجز امام تبني القطاع الخاص للنشاط السياحي.

3. الخلاصة [Traditional Arabic][Bold, 14,Right]

حقيقة أن القطاع السياحي كغيره من القطاعات الأخرى يتأثر بالوضع القانوني والاجتماعي والسياسي لبلد ما هذا ما ذكرناه نحن في دراستنا في مؤشر مدركات الفساد والذي يقيس درجة الفساد من 0 درجة إلى 100 إذ يضم كل من الرشوة، عدم الشفافية، الفساد الإداري، المالي في القطاع العام..الخ.

حيث أدت بنا الدراسة التحليلية إلى الاستنتاج إلى أن مؤشر الجزائر والذي قدر في حدود درجة 30 في السنوات الأخيرة وهو منخفض مقارنة بالدول التي تم التطرق إليها المغرب ، تونس، ومصر ليس له اثر كبير على عدد السياح الوافدين إذ انه بالرغم من كون مصر والمغرب أعلى درجة من الجزائر في مؤشر الفساد إلى أنهما يستقبلان أكبر عدد من الجزائر و بفارق كبير جدا و هذا ما يفسره التاريخ السياحي لكلا البلدين و تدخل في ذلك الثقافة السياحية داخليا وخارجيا ما يستقطب السواح.

تطبيق إدارة السياحة بشكل سيئ في أفريقيا يستجوب تحديات دمج حوكمة السياحة والعمل على تعزيز أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا ككل. إذ يعد الفساد بمختلف أنواعه حاجز أمام النهوض بالقطاع السياحي هيكليا وتنظيميا. ولعل أهم ما يمكن أن يصحح التعاون بين الجهات الفاعلة الدولية، الحكومات والقطاع الخاص والسكان المحليين هو العدل في جميع العلاقات وبالتالي القضاء على الفساد الذي كان ولا زال عائقا أمام تحقيق التهيئة، التسيير وبناء العلاقات في كل الدول.

ومن أهم التوصيات نجد:

- لا بد الهيئات التشريعية والتكنوقراط و كيانات مثل غرف التجارة ، منظمي صناعة السياحة أو المسؤولين لصياغة الاستراتيجيات الوطنية للنمو الاقتصادي يجب أولاً معالجة الفساد إذا كانوا يرغبون في زيادة عدد السياح الوافدين. ثانياً ، معالجة الفساد بشكل فعال يعني تنفيذ نهج شامل بشكل هادف من خلال إشراك أصحاب المصلحة (بما في ذلك الالتزام بمدونة السلوك ، والسياسات الأخلاقية ، وتنفيذ سياسات المسؤولية الاجتماعية ، وتطبيق -الضغط الأخلاقي والشفاف وتنفيذ إجراءات الإبلاغ عن المخالفات. هذا ما تشجيع السائحين على التقدم أكثر عندما يشهدون زوال ممارسات فاسدة . من خلال معالجة الفساد والسعي إلى وضع بلد في أسفل نظام الفساد .
- لا بد من وجود الإصلاحات المؤسسية بما في ذلك محاربة الفساد وتعزيز الحكم الرشيد أمران حاسمان من أجل تعظيم فوائد قطاع السياحة.
- لا بد من تهيئة بيئة للأعمال من خلال إبراز فعالية الحكومة و تنفيذ القوانين و محاربة المحسوبية و الرشاوى من اجل تحفيز الاستثمار الأجنبي في السياحة.

المراجع العربية :

1. احمد علي عبد الله،. (2014). "التخطيط و التنمية السياحة". الأردن،.: الأمواج.
2. زقاي، و2. م. (2014). السياحة المستدامة في الجزائر بين المعمول به و المأمول فيه . "الأردن :ابن بطوطة.

3. الصديق أحمد الجازولي، خالد حمدي عبد الكريم. (2015). "مخاربة الفساد رؤية تأصيلية"،. مجلة الراسخون، مجلد 01، العدد 01.
 4. عبد الله، عبد الله، قلش. (2021). "أهمية تحسين بيئة الأعمال في تعزيز تنافسية القطاع السياحي بالجزائر: دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية. (المجلة العربية للإدارة، المحرر) 41.
 5. العربي، ص. ١. (2022). تقرير تنافسية اقتصاديات العربية. p. ص. 27.
 6. قلش، ع. ١. (2021). أهمية تحسين بيئة الأعمال في تعزيز تنافسية القطاع السياحي بالجزائر: دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية. (المجلة العربية للإدارة).
 7. محمد رضا توهامي. (2015). ، واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر وأشكاله المتعددة (المجلد ، المجلد 6). جامعة البليدة 2: ، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية.
 8. هشام مصطفى محمد سالم الجمل. (2012). الفساد الإقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الإقتصاد الإسلامي الوضعي. (الجزء 02)، صفحة 2.
 9. وزاني محمد، حمدي زقاي،". (2014). "السياحة المستدامة في الجزائر بين المعمول به و المأمول فيه. لأردن: ابن بطوطة.
- المراجع الأجنبية :
1. Alabdullah, T. T. (2014). . "The role of forensic accounting in reducing financial corruption: A study in Iraq." p. 30.
 2. Amundsen, I. (1999). . Political corruption: An introduction to the issues. .
 3. Andrei, I. a. ((2017):). . "CORRUPTION-EFFECTS ON THE ROMANIAN TOURISM. " Knowledge Horizons. Economics 9.2.
 4. Bardhan, P. ((2017)). . "Corruption and development: a review of issues." Political Corruption.
 5. Boussalham, H. ". ((2018).). The Consequences of Corruption on Economic Growth in Mediterranean Countries: Evidence from Panel Data Analysis.
 6. Cheryl W., and Daniel Kaufmann. Gray (1998). "Corruption and development". (المجلد 35.001). "Development & Finance".
 7. Das, J. a. (2010). "Tourism competitiveness and corruption: A cross-country analysis. pp. 477-492.

8. Fourie, J. J.-N.-G. (2020). "Fatal attraction: how security threats hurt tourism.". pp. 209-219.
9. Fourie, J. J.-N.-G. (2020). "Fatal attraction: how security threats hurt tourism.". 59.2, pp. 209-219.
10. Gray, C. W. ("(1998)). . "Corruption and development. Finance & Development 35.001 .
11. Liu, X. ". ((2016)). "A literature review on the definition of corruption and factors affecting the risk of corruption. Open Journal of Social Sciences 4.6 .
12. Lohmann, G. a. (2016). Tourism theory: Concepts, models and system.
13. Lv, Z. a. (2017). "A panel data quantile regression analysis of the impact of corruption on tourism.". pp. 603-616.
14. Maria, K.-K. S. (2022). "Nonlinear nexus between corruption and tourism arrivals: a global analysis." . Empirical economics.
15. Neumayer, E. (2004). "The impact of political violence on tourism: Dynamic cross-national estimation. pp. 259-281.
16. North, D. (1994). Economic performance through time. America: american Economic Review.
17. Pellegrini, L. (2011). "Economic analysis of corruption." Corruption, Development and the Environment. Springer, Dordrech.
18. Poprawe, M. (2015). "A panel data analysis of the effect of corruption on tourism." . (). 2399-2412, Éd.) .47.23 .
19. Saha, S. a. (2015). . "Corruption and tourism: An empirical investigation in a non-linear framework. 17.3:, pp. 272-281.
20. Santana-Gallego, M. J.-N.-2. ((2016). "The effects of terrorism, crime and corruption on tourism. pp. 1-28.
21. Simões, J. T. (2021). . "Tourism and the new ways of food consumption: an exploratory approach. Journal of Tourism and Heritage Research 4.

22. transparency. (2022, 12 10). <https://www.transparency.org/ar/news/how-cpi-scores-are-calculated> ↵

المواقع الالكترونية:

<https://www.transparency.org/ar/news/how-cpi-scoresarecalculated>

<http://basset.goo-dole.com/t32-topic>

https://mksq.journals.ekb.eg/article_7803_4cb88b517db2b9caf09fec8229f4784b.pdf